# الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العربية – الأوربية

## دراسة في الجغرافيا السياسية

أ.م.د. محمد عبد المجيد عبد الباقي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

**الملخص:**

تتزايد على نحو متسارع مؤشرات عودة أوربا طرفاً فاعلاً في أحداث المنطقة العربية في الوقت الراهن، حيث كان نمط التمايز الفرنسي عن الموقف الأمريكي ازاء القضية الفلسطينية، وكذلك نمط التمايز الألماني – الفرنسي – البلجيكي عن الموقف الامريكي خلال العدوان العسكري على العراق عام ٢٠٠٣، كل ذلك يتيح مؤشرات متعددة ومتنوعة على حضور هذا الدور الذي كان قد تراجع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الاحتلال الأوربي للوطن العربي، لقد تعرضت أوربا لخسائر كبيرة عسكرياً واقتصاديا وسكانياً واجتماعياً خلال الحرب العالمية الثانية، الامر الذي أثر في قدرتها الاستراتيجية في مواصلة دورها الاستعماري القديم في مواجهة أقطاب دولية أخرى أصبحت هي القوة الأولى على حساب أوربا وباتت تحل محلها في فرض نفوذها على مستعمرات أوربا السابقة في المنطقة العربية، حيث أخذت الولايات المتحدة تسعى جاهدة الى فرض سيطرتها الكاملة على الوطن العربي بديلاً عن الاستعمار الأوربي القديم حيث تراجعت استقلالية الموقف الأوربي بشأن القضايا العربية تراجعاً كبيراً فاتجهت الى الحوار مع الحكومات العربية والذي تجسد فعلياً في ما يسمى (الحوار العربي – الاوربي) باعتبار أن مرحلة جديدة قد حلت لإعادة ترتيب النفوذ الدولي في المنطقة، كما أن أوربا قد استعادت "عافيتها الاستعمارية" التي كانت قد فقدتها بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل خاص مع تراجع عوامل الوحدة والقوة العربية بسبب ضعف الحكومات والنظم العربية، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وقد أتسعت وتيرة هذا التوجه الأوربي مع انطلاق مشروع "الشرق أوسطية"، وفقاً لتصور (أمريكي – صهيوني) يستبعد مصالح أوربا، وهو ما دفع الباحث الى تحليل الثابت والمتغير في تلك السياسة تجاه القضايا العربية في اطار الاجابة عن التساؤلات حول الطبيعة المستقبلية للعلاقات العربية – الأوربية.

**المقدمة:**

تتزايد على نحو متسارع مؤشرات عودة أوروبا طرفاَ فاعلا في أحداث المنطقة العربية في الوقت الراهن حيث كان نمط التمايز الفرنسي عن الموقف الأمريكي إزاء القضية الفلسطينية، وكذلك نمط التمايز الألماني – الفرنسي – البلجيكي عن الموقف الأمريكي خلال العدوان العسكري على العراق (عام ٢٠٠٣)، كل ذلك يتيح مؤشرات متعددة ومتنوعة على حضور هذا الدور الذي كان قد تراجع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الاحتلال الأوروبي للوطن العربي. لقد

تعرضت أوروبا لخسائر كبيرة عسكرياً واقتصادياً وسكانياً واجتماعياً خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي اثر في قدرتها الإستراتيجية في مواصلة دورها الاستعماري القديم في مواجهة أقطاب دولية اخرى أصبحت هي القوة الأولى على حساب أوروبا وباتت تحل محلها سواء في فرض نفوذها على مستعمراتها السابقة في المنطقة العربية، او في مواجهة تصاعد المد القومي العربي بعد الاستقلال. لقد كان العدوان الثلاثي على مصر في (عام ١٩٥٦) خطوة مكملة ومعلنة في مسار التراجع الأوروبي في الوطن العربي و(العالم) غير ان عدوان عام ١٩٦٧ على مصر كان خطأً فاصلاً في الصراع الدولي على المنطقة العربية، فقد كان إعلانا بأنّ الولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى فرض سيطرتها الكاملة على الوطن العربي بديلاً عن الاستعمار الأوروبيّ، –القديم – وان الاتحاد السوفيتي ينازعها على النفوذ في المنطقة، في تلك المرحلة تراجعت استقلالية الموقف الأوروبي بشأن القضايا العربية تراجعاً كبيراً باعتبار أوروبا كانت بالأساس جزءاً من التحالف الغربي في الصراع مع الاتحاد السوفيتي. ومع حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، واستخدام الدول العربية سلاح النفط شعرت أوروبا بالخطر على مصالحها جراء تضاؤل نفوذها في المنطقة العربية، فاتجهت الى الحوار مع الحكومات العربية والذي تجسد فعلياً في ما يسمى بالحوار العربي – الأوروبي في عام ١٩٧٥، لكن عوامل عديدة جعلت أوروبا تطرح صيغاً أخرى لتفعيل علاقاتها مع الوطن العربي أعلى من فكرة الحوار، باعتبار أن مرحلة جديدة قد حلت لإعادة ترتيب النفوذ الدولي في هذه المنطقة، كما أنّ أوروبا قد استعادت "عافيتها الاستعمارية" التي كانت قد فقدتها بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أبرز تلك العوامل:

١– تراجع عوامل الوحدة والقوة العربية بسبب ضعف الحكومات والنظم العربية الوطنية المستقلة في السبعينات.

٢– انهيار الإتحاد السوفيتي، وقد تزامن معه وقوع الاختراق الأمريكي الأهم في الوطن العربي والذي بدأ قبل أكثر من عقد بزيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧. وقد اتسع هذا الاختراق متمثلاً في انطلاق مشروع "الشرق أوسطية"، وفقاً لتصور أمريكي – صهيوني يستبعد مصالح أوروبا. إنَّ هذه الأوضاع تدفع إلى البحث في الثابت والمتغير في تلك السياسة تجاه القضايا العربية، وتطرح التساؤلات حول الطبيعة المستقبلية للعلاقات الأوروبية – العربية، بخاصة بعد ظهور قضايا جديدة في ملف العلاقات الأوروبية العربية كما هو الحال في قضايا الهجرة غير الشرعية، وقضايا الجاليات العربية والمسلمة في أوروبا وغير ذلك.

**الدراسات السابقة:**

ما تزال المواقف الأوروبية بحاجة الى مزيد من الدراسة والبحث على يد الباحثين العرب، فالدراسات ذات الصلة قليلة بالمقارنة مع ما نراه من تدفق في السنوات الأخيرة في الدراسات المتعلقة بالمواقف والاستراتيجيات الامريكية بوصفها الأكثر فعالية وضغطاً على المنطقة العربية.

لقد تناقص الاهتمام بالسياسات الأوروبية تجاه البلدان العربية نظراً لتقديم أوروبا الجوانب الاقتصادية على السياسية لفترة طويلة، كما ان بعض الدراسات اهتمت بالتعامل مع الطرف الأوروبي من زاوية الحث على أداء دور جيوسياسي في المنطقة لمواجهة الضغط الأمريكي، اكثر من البحث في طبيعة الدور الأوروبي وتأثيراته الراهنة والمستقبلية، غير ان المواقف الأوروبية عادت لتصبح اكثر فاعلية من ذي قبل في المنطقة العربية، فظهور حركة التحرر العربية مجدداً ضمت اطار المقاومة بأشكالها المتنوعة ضد النفوذ الغربي دفع أوروبا الى تغيير الكثير من مواقفها تجاه القضايا العربية مما اظهر الحاجة الى اجراء المزيد من البحوث والدراسات.

ومن أهم الدراسات والأبحاث الصادرة في الآونة الأخيرة والتي سدت فراغاً كبيراً في المكتبة العربية تلك التي اصدرها مركز الدراسات العربي – الأوربي وأهمها : –

– دراسة د. محمد رضا فوده حول الدور الأوروبي والتي تناولت موقف الدول الأوروبية من القضايا العربية ومدى تعبيره بالدرجة الاولى عن مساعيها للحفاظ على مصالحها الخاصة، وشددت الدراسة على محاولات أوروبا في ظل النظام العالمي الجديد الجاري تشكيله بعد (حرب الخليج الثانية) للظهور في صورة قوة لها ثقلها ووزنها وبخاصة في الناحية الاقتصادية، حتى لا تترك الساحة للولايات المتحدة الأمريكية[1].

– دراسة الدكتورة ودودة بدران حول العلاقات بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية في الوضع الراهن والتي قدمت خلالها تحليلاً للفرص المتاحة والقيود المعرقلة لإمكانية تحقيق اهداف كل من المجموعتين العربية والأوروبية في مجال التنمية وتسوية (الصراع العربي – الصهيوني).

– دراسة طارق الغندور حول الحوار العربي – الأوروبي خلال مسيرته الحالية وقد تطرقت الى نتائج هذا الحوار والعقبات التي حالت وتحول دون فاعليته وجدواه.

– واضيفت الى المكتبة العربية دراسات منهجية حددت الأسس والأطر العامة للعوامل المؤثرة في تحديد السياسات الأوروبية في المنطقة العربية من دون الاقتصار على الحالة المتوسطية أو على الحالة الحوارية التي ركزت وتركز على دراسات المركز العربي الأوروبي وأهمها : –

– أطروحة الدكتوراه للدكتور علي الحاج والتي تناول فيها السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وبخاصةً تجاه البلدان العربية على المستويات السياسية والاقتصادية واستخلص الباحث ان المشروع الأوروبي في المنطقة العربية أقل خطورة على المصالح العربية من المشروع الأمريكي، مشدداً على اهمية تفعيل المشاريع العربية على صعيد التكامل الاقتصادي لتقليل مخاطر المشروع الأوروبي[2].

– قدم د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم دراسة حول افتقار النظام الاقليمي العربي الى مستوى فعال من التنسيق والتعاون تجاه قضايا الشراكة مع أوروبا، مقدماً اطاراً منهجياً لكيفية الانتماء الى مستوى التنسيق الأوروبي – الأوروبي[3].

**أهمية الدراسة ومسوغاتها :**

تحاول الدراسة امعان النظر في العلاقة الجيوستراتيجية بين أوروبا والوطن العربي على صعيد العلاقات والعوامل الحاكمة للتغيرات الراهنة والمستقبلية في ضوء المواقف الأوروبية الجديدة تجاه القضايا العربية المتفجرة، وتطرح على الباحثين ضرورة تفحص المتغيرات الجديدة على صعيد محددات هذه العلاقات خلال المراحل السابقة والراهنة ومدى امتداد وتأثيراتها في التغيرات المستقبلية حيث شهدت المرحلة الأولى الحالة الاستعمارية القديمة فيما شهدت المرحلة الثانية تراجع الدور الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي فيما تمركزت المرحلة الثالثة على انفراد الولايات المتحدة في السيطرة على العالم وبشكل خاص محاولتها السيطرة التامة على المنطقة العربية وعودة أوروبا الى السعي مجدداً للتأثير في المنطقة العربية بحثاً عن مناطق النفوذ والسيطرة، أما المرحلة الرابعة التي بات فيها لأوروبا تحرك مختلف او متميز من التحركات الأمريكية ما اظهر حدود الاختلافات والاتفاقات الأوروبية – الأمريكية وانعكاساتها على القضايا العربية، كما يبرز الاهتمام بملاحظة الحالة الصراعية غير المعلنة بين أوروبا والولايات المتحدة التي جرت خلالها عمليات الغزو العسكري والاحتلال للعراق والمشروعات المطروحة (كالمتوسطية) و (علاقات الشراكة) و (المناطق الحرة) وقضايا الهجرة غير الشرعية، وصلة كل ذلك بمشروع الشرق الأوسط الكبير وبالصراع الأمريكي– الأوروبي على مناطق النفوذ في المنطقة، ومدى تأثر الخطط الأوروبية بعودة الولايات المتحدة الى اسلوب الاستعمار القديم المتمثل باحتلال أفغانستان والعراق.

**أهداف الدراسة وتساؤلاتها :**

تتجسد الاشكالية التي تتناولها هذه الدراسة في اشكالية العلاقة الجدلية بين أوروبا والعرب في مرحلة ما بعد انفراد الولايات المتحدة بالعالم، وما تعرض له المشروع القومي العربي من انتكاسة شديدة، ثم عودة حالات الاستعمار القديم في الوقت الراهن وظهور حركات مقاومة في (العراق – فلسطين – لبنان – الصومال – السودان) واحتمالات التطورات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية.

وتسعى الدراسة الى تفحص التغييرات في المواقف الأوروبية من القضايا العربية خلال المرحلة الراهنة والاحتمالات المستقبلية للعلاقات العربية – الأوروبية في ضوء تصاعد حدة الصراع الدولي على النفوذ في المنطقة العربية، وفي هذا الإطار، تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الأربعة الآتية:

١- لماذا تحول الموقف الأوروبي من المشاركة في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق خلال عام ١٩٩١ الى رفض العدوان على العراق عام ٢٠٠٣ الذي قادته الولايات المتحدة، وادانة مشاركة بعض الأطراف الأوروبية فيه ؟

٢- لماذا تحول الموقف الأوروبي من دعم الكيان الصهيوني دعماً كاملاً الى ممارسة قدر من الضغط عليه لإنشاء دولة او دويلة فلسطينية تحت إشراف ومراقبة أوروبية ودولية ؟

٣- ما هي القضايا المستجدة في ملف العلاقات الأوروبية – العربية ؟، وما تأثيرها في ثوابت المواقف السابقة التي حكمت العلاقات بين الطرفين تأريخيا، وما علاقة هذه القضايا اساساً بالمشاريع الأوروبية المطروحة كالمتوسطية .

٤- في أي اتجاه تسير العلاقات العربية – الأوروبية في ضوء الهجمة والضغوط الغربية الراهنة على حركات المقاومة الناشطة في فلسطين والعراق ولبنان وعلى من يؤيدها من الأنظمة العربية، وصدور قرارات ملزمة باعتبار حركات المقاومة العربية (حركات ارهابية) ؟

**منهجية الدراسة:**

للإجابة عن الأسئلة الأربعة، تتبع الدراسة مجريات المنهج التحليلي التاريخي المقارن، بكل ما يقدمه هذا المنهج للباحث من عمق وفهم للمحاور الأساسية للدراسة.

ان هذا المنهج يتيح لنا تشخيص ظاهرة العلاقات العربية – الأوروبية من حيث هي الان فضلاً عن تتبع هذه العلاقات عبر مراحلها وتطوراتها المختلفة لتحديد واستخلاص ثوابتها، كما يمكن الباحث من الوقوف على التأثيرات الفعلية لمسيرة هذه العلاقات وتحولاتها الممكنة،

واحتمالات تطورها المستقبلي في ضوء الأبعاد الراهنة والمتوقعة، وفي أطار رؤية جيوستراتيجية معمقة.

وستعالج الدراسة الأسئلة الأربعة كوحدات تحليلية كبرى في إطارها الجغرافي والسياسي والتاريخي وتجسيداتها الواقعية على صعيد القضايا العربية الرئيسة، وليس كأحداث تاريخية متناثرة أو وقائع منفصلة عن سياقها (العربي– الأوروبي– العالمي) بثوابته ومتغيراته.

**مصادر الدراسة:**

من اجل الحصول على المادة العلمية للدراسة، اهتم الباحث بكل مصادر المعرفة مع التقيد بالشروط العلمية، وإذ حصل على المادة الثمينة من مراجع رصينة موثقة ومحكمة كالمجلات والدوريات العلمية والكتب والدراسات، فقد استعان أيضاً بمصادر الصحف الدورية الكبرى مع إسنادها الى مراجع أخرى موثوقة علمياً، ذلك ان الكثير من جوانب الموضوع محل الدراسة لا تزال حدثاً جارياً في تفاعلاته الميدانية او مخطط له في أطار نشاطات المراكز البحثية الجيوستراتيجية للدول التي تحاول منفردة تقرير مصائر الشعوب وفق منهج استعماري مستمر قد يغير اساليبه لكن ثوابته تبقى واحدة.

**المبحث الاول/ ثوابت الصراع وتأثيرات التغيير في عوامل القوة:**

على مر التأريخ الانساني، لم يكن البحر الابيض المتوسط مجرد مانع مائي بين منطقتين جغرافيتين متجاورتين، بل كان دوماً منطقة فاصلة بين تكوينين حضاريين متمايزين تجمع بينهما جدلية (الصراع/ الحوار)، انظر الخريطة رقم (١)، ((وكان البحر المتوسط لقرون مضت حاجزاً منيعاً بين الشمال والجنوب، وشهد هذا البحر حروباً متوالية عبر العصور بين اليونان والفرس، وبين الرومان وقرطاجة، وبين بيزنطة والعرب، وبين الصليبيين والمسلمين، وبين اسبانيا والاتراك، وهكذا سيطرت على البحر المتوسط نظرة صراع ثنائي فصل بقوة بين الشمال والجنوب وبين الغرب والشرق))[4] وفي أعقاب النهضة الصناعية في أوربا، ومع حركة الكشوف الجغرافية والتحول الى الظاهرة الاستعمارية، أعيد انتاج حالة جديدة في العلاقات العربية – الأوربية تغيرت أسبابها ووقائعها ووسائلها وطرق الصراع فيها، بين مرحلة تاريخية وأخرى وفق تغيرات عوامل القوة والقدرة بين طرفي المتوسط، فقد كانت المنطقة العربية الأقرب الى أوربا جغرافياً، والأقرب الى الذاكرة الثقافية على مستوى العلاقات التاريخية كما كانت الممر الممكن في حدود التطور في وسائل النقل والمواصلات للوصول الى كثير من المستعمرات الأخرى.

**خريطة رقم (١) موقع الوطن العربى على البحر المتوسط**

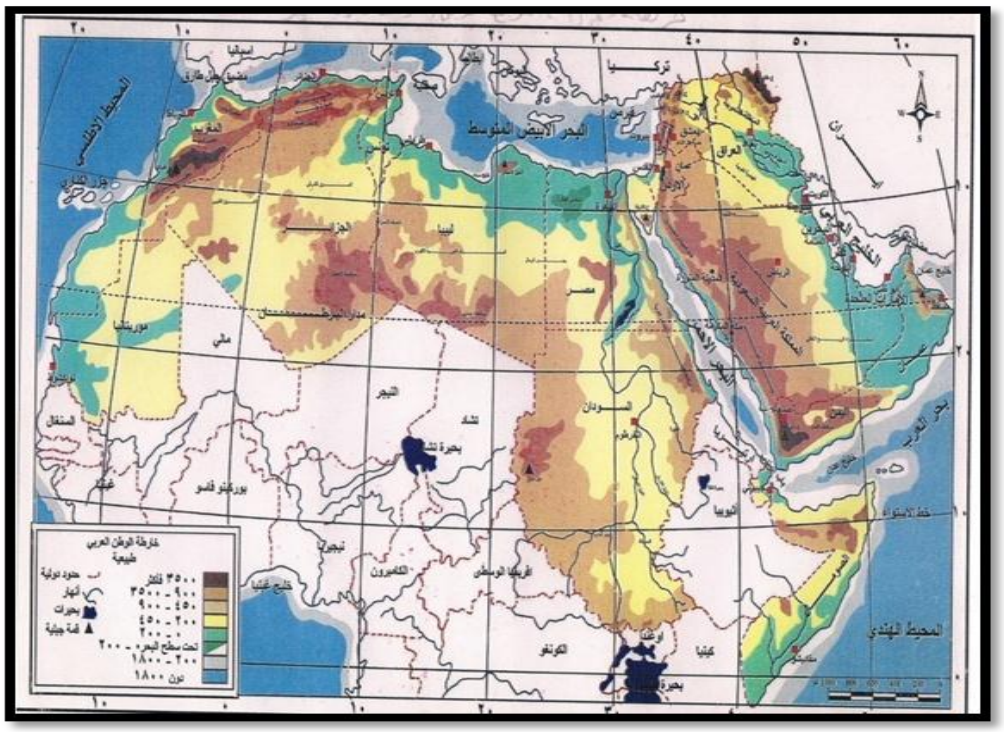


**المصدر: فلاح جمال معروف، وبشير ابراهيم الطيف، جغرافية الوطن العربي، دار المستقبل للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص٢٥**

هذا وقد مرت العلاقات بين أوربا والوطن العربي منذ انطلاق النهضة الصناعية الأوربية وحتى الان بثلاث مراحل أساسية:

**١- الصراع العسكري والاحتلال :**

لما كان "تأريخ العلاقات الدولية غير محكوم في المقام الأول بلزوميات منطقية وانما بهيمنة الأقوى الذي يعترض بشكل او بآخر من يناوئ نفوذه، حيث القوة وان كانت التفسير الأكثر فجاجة لحركة التأريخ الا انها التفسير الأكثر واقعية"[5].

فأن أوروبا عقب ما حققته لها النهضة الصناعية من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والحضارية بشكل عام – شرعت في استخدام القوة العسكرية لاحتلال المنطقة العربية ونهب ثرواتها خدمة لنهضتها الصناعية، لتدخل العلاقات الأوروبية – العربية في جدلية كانت هي التجسيد الأدنى لاستخدام القوة العسكرية في الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية ممثلة بالحقبة

الاستعمارية (الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٩٠١)، واحتلال فرنسا للجزائر (عام ١٨٣٠)، واحتلال مصر والسودان بعدها (عام ١٨٨٢) وغيرها، ما جعل الكثير من الباحثين والمحللين والسياسيين ينظرون الى وقائع تلك المرحلة كامتداد مباشر لحالة دامية في الصراع الذي استمر لمدة قرون خلال ما سمي بحروب الفرنجة أو الحروب الصليبية.

كانت أوروبا قد امتلكت إبان نهضتها العلمية والصناعية والاقتصادية شتى عوامل القوة العسكرية والاقتصادية بفعل الثورة الصناعية، في وقت كانت فيه المنطقة العربية ترزح تحت امراض التخلف والانحطاط والصراعات بين المماليك والعثمانيين، ونتيجة عوامل جغرافية وثقافية وحضارية وتأريخية متعددة في سياق الظاهرة الاستعمارية او الأمبريالية حيث تمثل هذه المنطقة ممراً جغرافياً الى المستعمرات الأخرى حول العالم (الهند مثلاً) فقد كانت أولى المناطق التي حاولت دول أوروبا (وبخاصةً فرنسا وبريطانيا) مد نفوذها اليها للحصول على المواد الأولية ولتسويق فائض منتجاتها). أنظر الخريطة رقم (٢).

خارطة رقم (٢) الانفتاح الاوربي باتجاه شرق وجنوب شرق آسيا

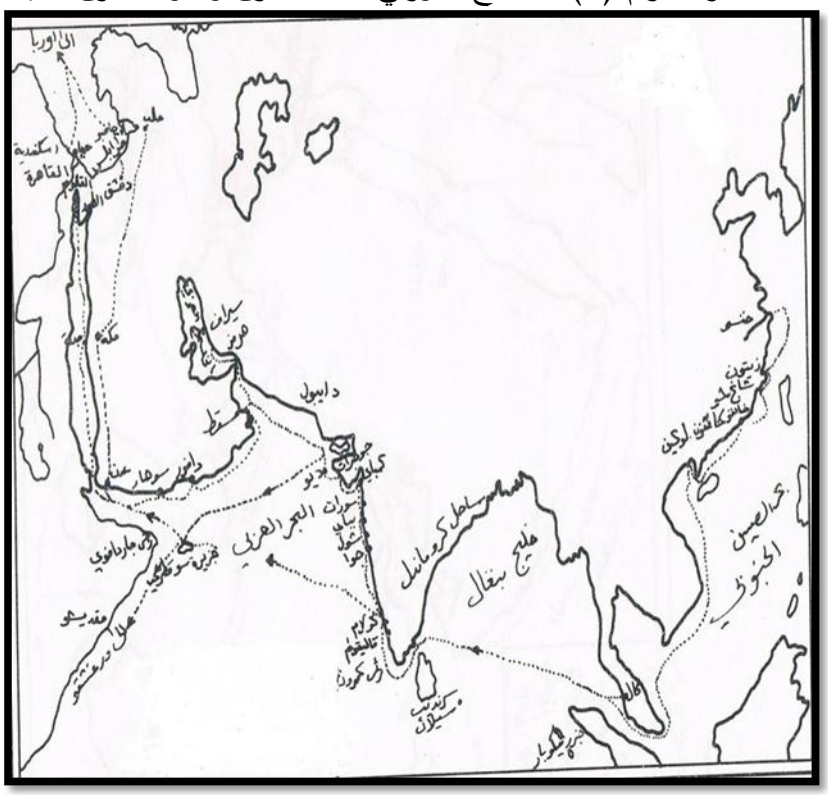


**المصدر: نعيم زكي فهمي (طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة العامة المصرية، ١٩٧٣، ص٢١**

كما شهدت الأرض العربية صراعات مسلحة بين الدول الأوروبية على مناطق النفوذ فيها، كما هو الحال في الصراع البريطاني – الفرنسي على مصر خلال الحملة الفرنسية التي كانت بداية انطلاق حالة الغزو العسكري للمنطقة العربية بعد النهضة الصناعية الأوروبية وبداية الصراع بين الدول الأوروبية على النفوذ في المنطقة حيث احتلت فرنسا سوريا ولبنان واحتلت انكلترا العراق وفلسطين في اطار اتفاقية (سايكس– بيكو) سيئة الصيت والتي تتكرر في المرحلة الحالية عبر مخطط التجزئة والتفتيت العرقي والطائفي الذي تشهده المنطقة العربية في إطار الرؤية الامريكية المستجدة للشرق الاوسط. أنظر الخريطة رقم (٣).

وقد استمر هذا النمط العسكري في جدلية العلاقة (الأوروبية/العربية) خلال الحرب العالمية الثانية. حيث جرت المعارك العسكرية بين الدول الأوروبية على الأراضي العربية وبخاصةً في الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا، الا ان نتائج هذه الحرب جاءت في محصلتها الاستراتيجية على حساب قوة أوروبا بصفة شاملة على خلاف نتائج الحرب الأولى، اذ خرجت أوروبا من الصراع على المنطقة العربية (ومن الصراع الدولي) وحل محلها القطبان السوفياتي والأمريكي المتصارعان على خارطة النفوذ الدولي.

**٢– الصراع العسكري غير المباشر :**

انحسر المشروع الاستعماري الأوروبي على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية لكن أوروبا التي تعافت بعض الشيء من اثار تلك الحرب حاولت العودة في حرب السويس (عام ١٩٥٦) لإنقاذ سياستها في المنطقة العربية بالأسلوب القديم ذاته (القوة العسكرية) فارتكبت بذلك خطأً استراتيجيا كبيراً، ونتج من ذلك تحولات كبرى على صعيد الدور الأوروبي في المنطقة العربية، لقد جاءت هذه المحاولة من جانب الدول الأوروبية للعودة الى مواقع سيطرتها القديمة في وقت كانت فيه حالة النهوض العربي في أوج قدرتها، وفي وقت كان العالم يشهد صعوداً لنفوذ وتطلعات القطبين الجديدين (السوفياتي والامريكي)، وقد أدى كل ذلك الى حشد قوة عربية ودولية في مواجهتها ما قادها الى خسارة سياسية قوية دفعت أوربا الى التخلي عن هذا الاسلوب، والى البحث فيما بعد عن استراتيجية جديدة لتحقيق مصالحها، ففي عام ١٩٥٦ شنت فرنسا وبريطانيا بالتحالف مع الكيان الصهيوني العدوان الثلاثي على مصر، تحول الى ذروة في الصراع العربي – الاوربي، ووجد فيه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فرصة (تأريخية) لتوجيه ضربة استراتيجية قوية لإنهاء التطلعات الاوربية للعودة الى المنطقة، وانتهى الامر الى سحب القوات العسكرية للدول الثلاث في الاراضي التي احتلتها تحت ضغط سياسي عربي ودولي وجماهيري، ما انهى قدرة أوربا

على استخدام القوة العسكرية في الصراع مع المنطقة العربية، كان هذا العدوان هو خاتمة المحاولات العسكرية في العلاقة الجدلية بين اوربا والعرب باستخدام الاسلوب الذي استمر ما يقارب القرنين من الزمن.

**خريطة رقم (٣) منطقة الشرق الأوسط حسب تحديد جورج بوش الابن**

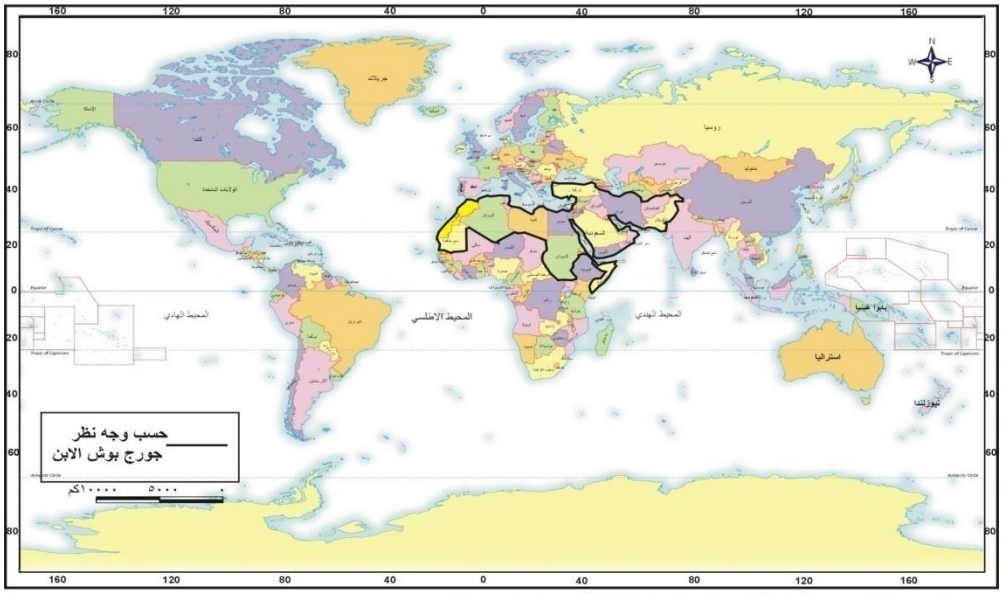


المصدر : خليل حسين ، الجغرافية السياسية ، ط١، دار المنهل اللبناني ، ٢٠٠٩ ، ص٢٧٨

لكن محاولات أوربا وخاصة بريطانيا وفرنسا تحقيق سيطرتها وانفاذ هيمنتها لم تتوقف بل واصلت استهداف المشروع القومي العربي، ولكن من خلال الدعم العسكري للكيان الصهيوني الذي سبق أن أوجدته على الارض العربية كبديل استراتيجي للدور العسكري الأوربي المباشر على الارض العربية في الصراع بما شكل المعادلة الإستراتيجية التي لم يتمكن العرب من التغلب عليها حتى الآن.[6]

غير أن الأهم هو أن أوربا تركت العرب يشكلون (الدولة القطرية) بعد انسحابها، وكان هذا محددا لكل عوامل الضعف العربي والاساس لهزيمة المشروع القومي فيما بعد، وإذا كانت بريطانيا لم تترك في آسيا وفي أفريقيا أي خط حدود إلا وعليه منازعات[7]، فأن الصراع بين فرنسا وبريطانيا على مناطق النفوذ التي انتهت الى اتفاق (سايكس بيكو) كانت هي ما قطع أوصال الوطن العربي وأوجد الدولة القطرية، وفق النموذج الأوربي (الدولة/ الامة).

**٣- التوجه الجيوسياسي الأوربي الجديد إزاء المنطقة العربية:**

بعد هزيمة العدوان الثلاثي، اختفى الوجود والتأثير الأوربي من ساحة الاحداث في المنطقة العربية، وباتت المنطقة العربية مسرحاً لصراع أمريكي – سوفياتي، وفي تلك المرحلة كان خوف أوربا من الاتحاد السوفياتي وحاجتها الى التحالف مع الولايات المتحدة، هو ما جعل السياسة الاوربية في المنطقة العربية في حالة أقرب الى العمل تحت الحماية الامريكية.

ولم يأت غياب أوربا عن ممارسة نفوذها في المنطقة في تلك المرحلة تخليا طوعيا، بل كان ناتجا من ظروف استراتيجية خارجة عن ارادتها، ما دفعها الى تغيير خططها ووسائلها – لممارسة هذا النفوذ – من العمل العسكري الى العمل من خلال العلاقات الاقتصادية أو الثقافية أو العلمية، غير أن الدور الأوربي – وبخاصة دور فرنسا الأكثر استقلالاً في سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة – عاد بعد العدوان الصهيوني على الدول العربية المجاورة لفلسطين في (حزيران/ يونيو) عام ١٩٦٧، الى ممارسة النشاط المباشر لمواجهة الزحف الامريكي على المنطقة العربية وفق طروحات سياسية جديدة مثلت انقلاباً على الشعارات التي سادت خلال المراحل السابقة، إذ بدأت فرنسا تقدم نفسها باعتبارها الموافقة عن استقلال الدول العربية وهي التي حاولت منع استقلالها بالقوة العسكرية من قبل.

لقد أتاحت الحرب العربية – (الاسرائيلة) في عام ١٩٦٧ فرصة تأريخية لفرنسا لكي تفصح عن وجهها الجديد في المنطقة العربية لجهة تأكيد هدف اساسي لسياسة فرنسا الا وهو استقلالية تفكيره وقراره وسياسته العملية[8]، فقد أكدت فرنسا رغبتها في عودة السلام الى منطقة الشرق الاوسط، وأن يكون مبنياً على الحق والعدل وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وليس الخضوع لما تفرضه القوة[9]، وكانت فرنسا في تلك المرحلة تتحرك بسرعة لشغل الفراغ الناشئ عن تدهور العلاقات العربية – الغربية، ولإنقاذ التوازن بين الشرق والغرب في الشرق الاوسط حتى لا ينفرد الاتحاد السوفياتي بدور القوة الوحيدة المؤيدة للعالم العربي وقضاياه، كما كان الوجود الفرنسي السياسي في المنطقة يمثل حاجزاً لمنع القوتين العظميين من تحقيق الوفاق بينهما على حساب أوربا الغربية ومصالحها الحيوية[10]، وهكذا توفرت ظروف سياسية جديدة لاوربا بما أهلها الى تشكيل إستراتيجية جديدة في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وضعف وانهيار التجربة العربية في التحرر والاستقلال قامت في مواجهتها.

**المبحث الثاني/ التوجه الجيوسياسي الأوربي الجديد إزاء الوطن العربي:**

بعد انتهاء حرب (تشرين الاول/ اكتوبر) ١٩٧٣ بين (الكيان الصهيوني) وعدد من الدول العربية وما طرحته من مستجدات على صعيد الوضع العربي والدولي، وبعد أن تغيرت المعادلة الدولية والعربية التي استبعدت سيطرة أوربا المباشرة على المنطقة خلال المرحلة السابقة[11] بدأت أوربا العودة تدريجياً الى ممارسة دور فاعل في المنطقة بحثاً عن مصالحها ومناطق نفوذها المفقودة في المنطقة العربية وفق استراتيجية جديدة، في تلك المرحلة لم يعد الصراع الاستراتيجي الدولي كما كان من قبل مع الاتحاد السوفياتي او مع ظاهرة الوحدة والقومية العربية في المنطقة العربية، بل بالدرجة الاولى مع ظهور قدرة الدول البترولية العربية على استخدام البترول سلاحاً – ضمن اسلحة المواجهة مع الغرب – في مرحلة باتت الحضارة الغربية تعتمد البترول مصدراً رئيساً للطاقة.

ومع تصاعد النفوذ والسيطرة الامريكية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، رأت أوربا أن ترتيب مناطق النفوذ من جديد يتطلب عودتها بشكل فاعل الى المنطقة لتحقيق مصالحها، ثم دخلت المقاومة العربية والاسلامية على خطوط الصراع في مرحلة لاحقة، ما ألقى عبئاً جديداً على الاستراتيجيات الاوربية في المنطقة العربية وأثر في توجهاتها، وبخاصة مع تنامي قوة الجاليات العربية في المجتمعات الاوربية، وتصاعد حالات الهجرة غير الشرعية الى دولها.

وقد تحددت الاستراتيجية الاوربية الجديدة على اعتبار ((أن أوربا لها مصالح حيوية في الشرق الاوسط .. وأنها تعتمد على بترول الشرق الاوسط بنسبة تزيد على ٨٥ في المئة في استهلاكها، ومن الصعب عليها القبول باحتكار امريكي للبترول .. وان أوربا قريبة العهد بالمجد الامبراطوري (لم تنس مكانه سابقة عاشتها ردحاً من الزمن ثم اضاعتها) ومع أنها اعترفت للولايات المتحدة بحق القيادة فأنها غير مستعدة للاعتراف لها بحق التفرد[12]، ومن هنا توزعت محاور استراتيجية الاوربية على النحو الآتي:

**١ – المتوسطة والقضية الفلسطينية:**

لقد وضعت الدول الاوربية استراتيجية جديدة لها في المنطقة العربية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصالحها ولتحقيق نفوذها بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وكان ((ابرز ما طرحته الاستراتيجية الجديدة لمواجهة هذه التهديدات أن يكون خط الدفاع الأول عن القارة الاوربية خارج حدودها، وضرورة أن تكون منطقة جنوب المتوسط هدفاً استراتيجية ثابتاً للاتحاد الاوربي من خلال اعادة النظر في العلاقات مع هذه الدول باعطاء الاولوية لحل الصراع (العربي –

الاسرائيلي) وضبط انتشار اسلحة الدمار الشامل بالمنطقة وكان الاطار المؤسسي الذي طرحت من خلاله أوربا رؤيتها واستراتيجيتها على صعيد العلاقة مع منطقة جنوب المتوسط (الدول العربية والكيان الصهيوني) هو (الشراكة الاورومتوسطية) التي كان مؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ أول مسيرتها، وقد جاءت الشراكة الاورومتوسطية رداً مباشراً على استبعاد امريكا أي دور اوربي في عملية التسوية حول القضية الفلسطينية وما تنطوي عليه تلك العملية في اعادة ترتيب لمعالم النفوذ والهيمنة الامريكية في المنطقة العربية وذلك في إطار الرؤية الأمريكية حسب تحديد دالاس سابقاً وتحديد جورج بوش الابن وكونداليزا رايس لاحقاً. انظر الخريطة رقم (٤) و (٥).

**خريطة رقم (٤) منطقة الشرق الاوسط من وجهة النظر الامريكية حسب تحديد دالالس**

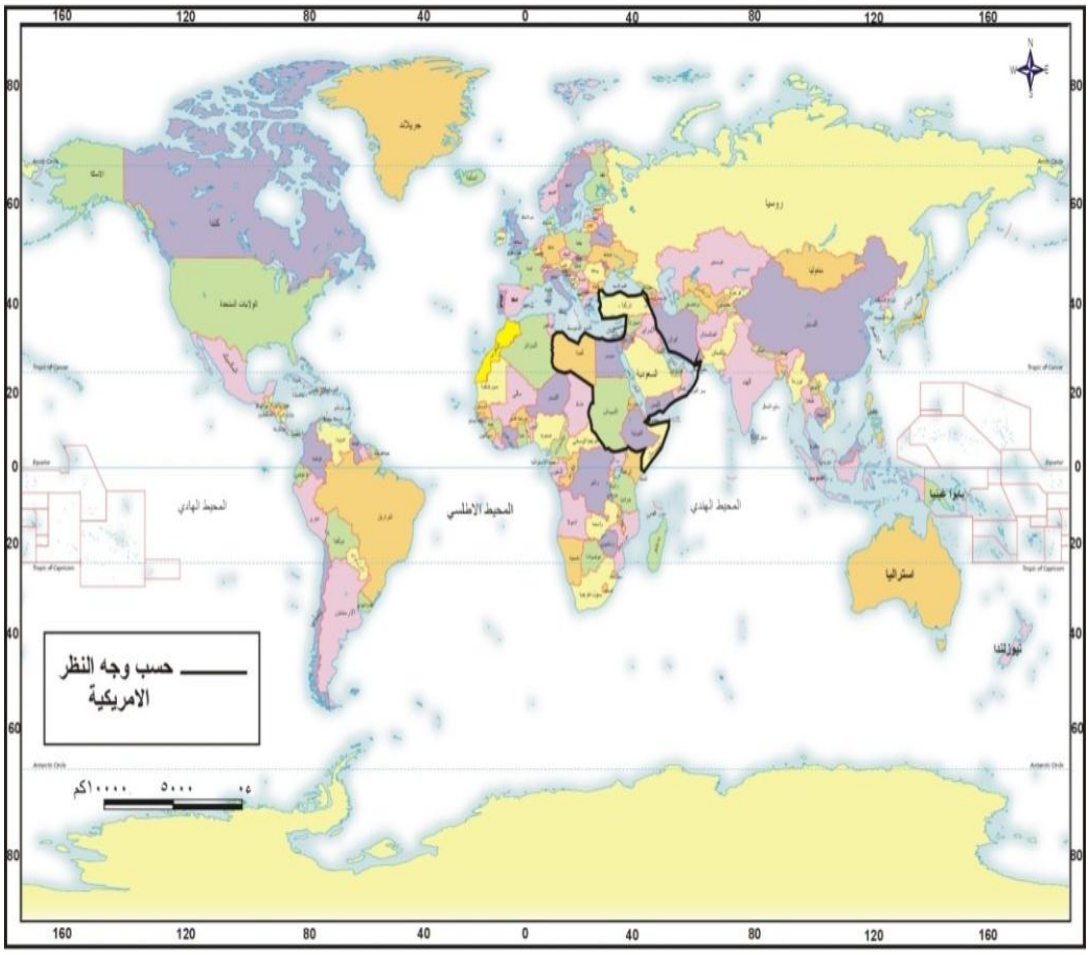


المصدر : عمر كامل حسن ، النظام الشرق اوسطي وتاثيره على الامن المائي العربي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٢، ص١٣

**خريطة رقم (٥) الشرق الاوسط الجديد (حدود الدم) من وجهة النظر الامريكية حسب تصورات كونداليزا رايس ٢٠٠٦**

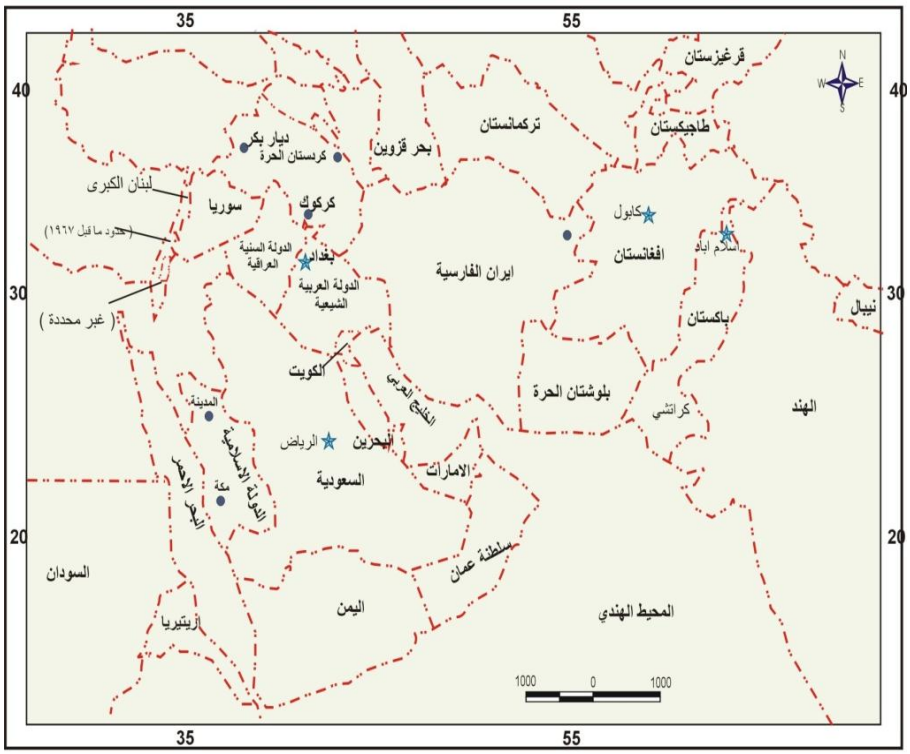


المصدر : حسام الدين جاد الرب ، الجغرافية السياسية ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٩، ص٣٧٧.

ونلاحظ هنا أنه ((منذ انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١، استبعدت الولايات المتحدة كلياً امكانية مساهمة أي دور أوربي في (عملية السلام) التي تمخضت عن توقيع اتفاق أوسلووما أعقبه من اتفاقيات، ولم تتمكن المجموعة الاوربية من القيام بأي دور على صعيد العملية السلمية[13]، ما دفع أوربا بالمقابل الى استبعاد الولايات المتحدة من اطار الشراكة الاورومتوسطية، حيث لم تدخل الولايات المتحدة طرفاً في اعلان برشلونة تحت تأثير عوامل معينة، منها اعتراض بعض الدول الاوربية التي لم توافق حتى على مجرد اعطاء الولايات المتحدة صفه مراقب في مؤتمر برشلونه[14]، ويؤكد هذا التصرف بوضوح أن التمايز في المصالح بين أوربا والوليات المتحدة قد بلغ حد بناء هياكل لإنقاذ استراتيجيات مختلفة لكل منهما، كما يبرز التركيز الاوربي والامريكي على القضية الفلسطينية كقضية محورية في اعادة ترتيب مصالح كل منهما في المنطقة[*]، لذلك

[*]) لقد كان الهدف الرئيسي من عقد مؤتمر برشلونة أن يكون لاوربا دور بارز في تقرير عملية السلام في الشرق الاوسط، وضرورة النهوض بدور يتناسب مع وزنها في المنطقة))، المصدر نفسه، ص٢٧.

((يعتقد مراقبون بأن خطة الشراكة صيغت على صعيد حوض البحر الابيض المتوسط ككل، بعد اتفاقات أوسلو، لإيجاد اطار اقليمي واسع يدمج (الكيان الصهيوني) والبلدان الغربية المجاورة والمطلة على مياه حوض المتوسط وخلاله حلت السياسة الاقليمية مكان الخطوات شبه الاقليمية التي كان الاتحاد الاوربي أعدها لتعزيز التعاون مع منطقة المغرب العربي بشكل أولي لاعتبارات عناصر الأمن والهجرة وتعزيز الاستقرار السياسي، وذلك في مواجهة نقل امريكا انتصارها في الحرب على العراق في عام ١٩٩١ الى نصر سياسياً على صعيد القضية الفلسطينية تمثل في اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة، هذا في الوقت الذي كانت فيه أوربا ما تزال في طور بناء وحدتها الداخلية، إذ كانت تنضوي عسكرياً في حلف الاطلسي تحت القيادة الامريكية ما يشل قدرتها على العمل العسكري المنفرد.[15] في الصراع على مناطق النفوذ، لذلك اختارت أوربا اسلوب العمل الاقتصادي والسياسي والأمني لإنقاذ مشروعها المتوسطي القائم على تقدير أوربي لخطورة استقرار الحالة المتفجرة بين (الكيان الصهيوني) والدول العربية على أمن أوربا واستقرارها باعتبارها دول جوار على خلاف حالة الولايات المتحدة البعيدة عن مسرح الاحداث وسخونتها. كما واجهت السياسة الاوربية العديد من القيود التي تضعف احتمال بلورة سياسة ناشطة، إذ كان هناك حذر (الصهيوني) مستمر من أي دور لأوربا في (عملية التسوية بسبب موازنة أوربا بين مصالحها مع العرب ومع (الكيان الصهيوني) في آن واحد الى جانب التزام الاتحاد الأوربي بسياسة الحد الادنى في المنطقة لضعف حماسة الكثيرين من اعضائه للقيام بدور في المنطقة الى جانب عدم رغبة الاتحاد الاوربي في الاصطدام بالولايات المتحدة وتأكيده دائما أن دوره مكمل لدور واشنطن الريادي والمهيمن[16] وقد عزز ذلك اختيار أوربا خط التعاون والدعم الاقتصادي اسلوبا في انقاذ استراتيجيتها مع المنطقة العربية و(الكيان الصهيوني)، إذ على ((الرغم من تطور العلاقات العربية مع دول الاتحاد الاوربي اقتصادياً وسياسياً، فأن هذه العلاقات ظلت في الاساس أسيره الدائرة الاقتصادية[17]، حيث استهدفت اكبر منطقة تجارة حرة بين دول الاتحاد الاوربي ودول جنوب المتوسط بحلول عام ٢٠١٠ ليبلغ عدد مواطني تلك المنطقة ٨٠٠ مليون مواطن))[18].

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية والعلمية والبحثية بين أوربا والكيان الصهيوني حدثت وقفة كبيرة حيث تؤشر ارقام التبادل التجاري بين الجانبين حجم العلاقات حيث يبلغ اجمالي حجم التبادل التجاري حوالي عشرين مليار يورو وهو ما يوضح مدى اهميته العلاقة التجارية بين الجانبين حيث تستحوذ صادرات (الكيان الصهيوني) الى الاتحاد الاوربي على ما نسبته ٣٦ في المئة من صادرات جمع الدول المتوسطة للاتحاد بينما تصل نسبة صادرات الاتحاد الاوربي الى

(الكيان الصهيوني) الى ٣٣ في المئة من اجمالي صادراته الى دول جنوب وشرق البحر المتوسط[19].

وعلى صعيد العلاقات العربية، جرى توقيع اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع كل من تونس والمغرب والجزائر ومصر والاردن والسلطة الفلسطينية ولبنان، كما جرى التوقيع مع كل من الاردن ومصر وتونس والمغرب على اتفاقية التجارة الحرة العربية – المتوسطية (اتفاقية اغادير ٢٠٠٤)، كما أصبحت أوربا الداعم الرئيس مالياً للسلطة الفلسطينية، وقد بلغت مساهمتها في ميزانية السلطة نحو ٢٨٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٥.[20] لكن أوربا في كل ذلك لم تتخل عن الدعم العسكري بل اللوجستي (للكيان الصهيوني) باعتباره ثابتاً من ثوابت "الحفاظ على استقرار الاوضاع في المنطقة"، كما أنها لم تغير موقفها من "المقاومة الفلسطينية"، بل سعت في كل جهودها الى تطويع ارادة الاخيرة لتصبح تطلعاتها في حدود "قيام كيان فلسطيني هزيل قابل للعيش الى جوار الكيان الصهيوني"، وهذا ينبثق في حقيقة أنه كان ثمة اتفاق أوربي مع الولايات المتحدة لحماية (الكيان الصهيوني) ودعمه عسكرياً واقتصادياً واعلامياً ودبلوماسياً في كافة المحافل الدولية، وهذا كله خارج كل اطر الخلاف (الاوربي – الامريكي) حول النفوذ في المنطقة*.

أما الطرف الفلسطيني فلم يلق من أوربا الا الدعم الاقتصادي الذي يهدف الى تسيير جوانب الحياة المعيشية (مد السلطة الفلسطينية بالمال لدفع رواتب الموظفين وسد الحاجات الانسانية بالدرجة الأولى)، من دون أن يرقى الى دعم تنموي للاقتصاد والفلسطيني، وإن كان ثمة دعم عسكري فهو لم يتعد تسليح الشرطة الفلسطينية لمواجهة المقاومة الرافضة لاتفاقات أوسلو، وكلاهما ظهر بجلاء من خلال وضع الاجنحة العكسرية لحركتي حماس والجهاد على لوائح الارهاب، وفي ربط المساعدات المالية بمواقف السلطة الفلسطينية من (بقاء الكيان الصهيوني).

**١- المتوسطية وقضايا الجوار :**

ثمة جوانب اخرى في الاستراتيجية الاوربية المطروحة من خلال الاطار (الاورومتوسطي) والمرتبطة بحالة الجوار الجغرافي – العربي – الاوربي) فرضت نفسها منذ البداية على مسيرة المتوسطية مثل الهجرة وقضايا الجاليات العربية في الدول الاوربية، إن قضية الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط لدول الاتحاد الاوربي من أهم القضايا التي تسعى دول الاتحاد لحلها في

(*) وكان الشاهد الأول الاتفاق توقيع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على بيان ثلاثي في عام ١٩٥٠ تلتزم فيه الدول الثلاث بحماية أمن ووجود (الكيان الصهيوني)، بالتفصيل: انظر: المديني، هل هناك سياسة عربية لفرنسا"، ص٩٢.

اطار التعاون الاوربي المتوسطي المعروف بعملية برشلونة، والسبب الرئيسي وراء هذا التوجه هو خوف الاوربيين من تفشي معدلات البطالة بين شعوبها نتيجة للأعداء الهائلة من المهاجرين التي تدخل سوق العمل كل عام قانعة بمستويات أجور أقل من المتعارف عليه هناك[21]، ولذلك استهدفت خطط العمل التي تشكل لب سياسة الاتحاد الاوربي المساعدة على اقامة الحوار وترسيخ التعاون حول القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء السياسي، وهذا طبيعي لأن الهجرة اصبحت تحدياً مشتركاً للاتحاد الاوربي وشركائه من دول البحر المتوسط، وحيث أن الشركاء من دول البحر المتوسط وبخاصة دول شمال افريقيا قد اصبحوا دول "ترانزيت" للمهاجرين من دول افريقيا جنوب الصحراء ومن آسيا على حدود أوربا[22] وكما أن لأوربا مصالح في تطوير العلاقات مع الدول الاصلية للمهاجرين العرب لديها. (فأوربا المتاخمة للشرق الاوسط والتي يوجد فيها عدد كبير ومتزايد من المسلمين، لها مصلحة حيوية ومباشرة في وجود شرق أوسط يسوده السلام والرخاء والديمقراطية أكثر من مصلحة الولايات المتحدة البعيدة جغرافياً[23].

**٢- أوربا والخليج:**

إذا كانت المتوسطية هي الاطار الاوربي أو المشروع الاوربي الابرز في التعامل مع المنطقة العربية الواقعة على شواطئ البحر المتوسط، فأن ذلك لا يعني أن أوربا كانت غائبة عن مد نفوذها الى المناطق العربية الاخرى، وقد جاء تركيز أوربا على دول الجوار كحالة مرحلية بسبب ما عانته أوربا من مصاعب كثيرة في محاولتها مد نفوذها الى منطقة الخليج، ويعود بعض تلك المصاعب الى ان الدولة الاوربية الوحيدة التي كانت تتمتع بنفوذ تأريخي في منطقة الخليج – بريطانيا – كانت الأقرب الى الولايات المتحدة والاكثر ارتباطاً بشراكة استراتيجية معها، ما اضعف قدرة الدول الاوربية المكونة لقلب الاتحاد الاوربي (فرنسا والمانيا) على تأدية دور في الخليج، ويعود بعضها الآخر الى استثمار الولايات المتحدة (النصر على العراق) في اقامة قواعد عسكرية عديدة في أراضي دول المنطقة، لكن أوربا مع ذلك لم تترك مجالاً أو قضية في منطقة الخليج إلا وحاولت الدخول فيها، وإذا كان الدور الأوربي في توفير الحماية والرعاية لقادة (الثورة الايرانية)، مؤشراً على نمط من الصراع بين فرنسا من جانب، والولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر، فأن الحرب على العراق بعد احتلال الكويت في عام ١٩٩٠ كانت المناسبة الأبرز لعودة النفوذ الأوربي (الفرنسي بخاصة) الى منطقة الخليج، إذ شاركت كل من فرنسا وايطاليا وبريطانيا في العمليات العسكرية ضد العراق عام ١٩٩١ تحت المظلة والقيادة الامريكية بهدف كسر الاحتكار الامريكي للنفوذ في تلك المنطقة، حيث حاولت في ما بعد استثمار تلك المشاركة ضد نفوذها السياسي

والاقتصادي في منطقة الخليج، وقد بدأ واضحاً أن باريس تسعى الى استثمار ما يمكن استثماره من مشاركتها في (عاصفة الصحراء)، كما أصبحت باريس (ذات الدور الحديث نسبياً) تعد مصدراً مهماً للتسلح الخليجي.[24]

وإذ جرت محاولات أمريكية وبريطانية لمنع الدول الاوربية الاخرى من تحقيق مكاسب في منطقة الخليج نتيجة لمشاركتها في حرب ١٩٩١، فقد بدأ الحماس الأوربي يفتر في مساندة مواقف الولايات المتحدة خلال العدوان على العراق في ما يسمى بحملة (ثعلب الصحراء) (كانون الأول/ ١٩٩٨)، وبدت المجموعة الأوربية في هذه الأزمة على درجة واضحة من الانقسام، وتراوحت المواقف الاوربية بين حدين، مثلت الأول بريطانيا، ومثلت الثاني ايطاليا، فقد شاركت الأولى في الهجمات الأمريكية على العراق، في حين نددت الثانية صراحة بهذه الهجمات معتبرة اياها خارجة عن الاطارين الاخلاقي والقانوني، وبين الموقفين والبريطاني والايطالي. يأتي الموقف الفرنسي، الذي فضل الوقوف عند منتصف الطريق منتقداً ضمناً الهجمات الامريكية – البريطانية[25] وهو موقف بات يتطور بالتوازي مع تغيرات استراتيجية شهدها العالم حتى وصل الأمر الى تهديد فرنسا (بمساندة من المانيا وبلجيكا خاصة) باستخدام (الفيتو) في مجلس الأمن ضد قرار يسمح للولايات المتحدة شن عمل عسكري ضد العراق في عام ٢٠٠٣.

لقد شهد عام ٢٠٠٠ استمرار التحولات في مواقف القوى الرئيسية في النظام الدولي وكذلك في التفاعلات فيما ينها على النحو الذي عزز من الرأي الذي يقول أن النظام الدولي آخذ في التحول الى نظام متعدد الاقطاب، فالتحولات داخل الولايات المتحدة الامريكية التي توجت عودة الحزب الجمهوري الي البيت الابيض بعد انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ تسير في اتجاه يدفع شركاء المعسكر الرأسمالي، وتحديداً الاتحاد الاوربي، الى تبني سياسات خارجية وأمنية تتمتع بقدر اكبر من الاستقلالية عن النهج الامريكي[26]، وهو ما كان أساساً للتحولات التي جرت في الموقف الاوربي بشكل واضح في عام ٢٠٠٣، والتي ساهمت الجهود العراقية المخططة في احداثها من خلال توسيع الشرخ في العلاقات بين الأقطاب الدولية فيما يتعلق بالتحالف المعادي للعراق بما غير بعض المواقف (إذ استخدم العراق طعم الامتيازات التجارية بمهارة لاغراء حكومات معينة، وذلك باستغلالها لصالحه مع بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فمنح روسيا وفرنسا عقوداً للتنقيب عن النفط، وعقوداً تجارية أخرى فكسب بذلك تأييدها في مجلس الأمن[27]، وهكذا عندما جرت التحضيرات الامريكية لغزو العراق واحتلاله، كان طبيعياً ويحكم المصلحة أن تقف فرنسا وروسيا وبعض دول أوربا الأخرى ضد الغزو والاحتلال باعتباره متعارضاً مع

مصالحها، "وإذا كانت النخبة السياسية الاوربية الحاكمة قد أبرزت علمياً اعتراضها على السياسة الأمريكية، فأن ذلك في الواقع يعد تعبيراً عن إتفاقها مع اتجاهات الرأي العام الاوربية المعارض للسياسات الامريكية"[28]، ذلك الاتفاق الذي جاء نتيجة لشعور الرأي العام بتصاعد قوة وقدرة أوربا الاقتصادية والعسكرية نتيجة للتطورات الحادثة على صعيد الوحدة الاوربية، "فالقوة الاقتصادية الأوربية حتمت على أوربا نشر نفوذها في مجالات جديدة بحكم الجوار، وهذا ما قلص الحضور الأمريكي في انتظار القضاء عليه نهائياً"[29].

**٤- الموقف العربي إزاء الدور الأوربي :**

مقابل المواقف الأوربية العسكرية منها أو الاقتصادية كان الاتجاه الغالب في الوطن العربي هو الالحاح على ضرورة حضور الدور الأوربي، استثماراً للتناقض الأوربي – الأمريكي، أو تخفيفاً للضغط الأمريكي على الدول العربية.

ورحبت الدول العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط بفكرة الاطار "الاورومتوسطي" كما سعت دول الخليج الى عقد اتفاق للتجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي. وفي هذا السياق، "أكد مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت (٢٧-٢٨) آذار/ مايس ٢٠٠٢) في البند السابع عشر من بيانه الختامي، ضرورة مواصلة أوربا الاضطلاع بدورها الفاعل الى جانب جهود الدول الصديقة الاخرى في التوصل الى حل سياسي عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام[30]، كما شددت على أهمية التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر[31]، غير ان النتيجة السياسية المرجوة من المواقف لم تكن بحجم الجهود والتوقعات العربية، ما رجح التقدير ان ثمة مغالاة في حجم وتأثير أوروبا في الوضع الدولي، وفي مدى معارضتها للخطط الأمريكية ومدى اختلاف مصالحها مع المصالح الأمريكية، وكان الشاهد الأبرز على ذلك هو ان الزيارات شبه المكوكية التي قام بها الى المنطقة بلا انقطاع ممثلاً أوروبا البارزان ميغيل موراتينوس (الموفد الأوروبي للشرق الأوسط) وخافيير سولانا (المنسق للسياستين الأمنية والخارجية)، لم تأتِ بمبادرة أوروبية محددة المعالم لانقاذ السلام الذي يترنح منذ سنوات[32]، كما ان تصاعد المواقف الأوروبية. ضد المقاومة الفلسطينية، ورفض أوروبا الاعتراف بشرعية المقاومة العراقية ومساندتها للعملية السياسية التي تحقق أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق والتهديد بغزو دارفور، شكل مجموعة مواقف اظهرت طبيعة التوافق وحدود الخلاف الأمريكي/الأوروبي في مواجهة كل أشكال المقاومة العربية والأسلامية ضمن اطار ما يسمى بالحرب على الارهاب، وقد كان أبرز ما رسخ الاعتقاد في ان

استراتيجية أوروبا في معارضة الولايات المتحدة ومواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية قائمة على المصالح، وليس من أجل المبادئ الإنسانية العامة أو من أجل الحفاظ على مبادئ القانون الدولي، هو ان أوروبا لم ترفض حالات التدخل العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان على أساس المبدأ، بل اشترطت مراعاة مصالحها لكي توافق، ولم تعترض عليه الا لأضراره بمصالحها.[33]

**المبحث الثالث/ الدعم الجيوسياسي الأوروبي:**

**اولاً: التوجه الجيوسياسي الأوروبي للصدام مع حركات التحرر والمقاومة العربية.**

لقد اظهرت التجارب التاريخية في العلاقات العربية – الأوروبية ان المواقف الأوروبية بالأجمال – منذ النهضة الصناعية وحتى الان – كانت محصلة لمحاولتها احتلال المنطقة وتمكين نفوذها منها لتحقق اهدافها الاستعمارية، وانها تأثرت في ذلك بالصراعات بين دولها وبعضها البعض أو بينها– أو بعض منها – والقوى الدولية الأخرى الطامعة في المنطقة وثرواتهاوموقعها (الجيوستراتيجي).

إنَّ العلاقات الأوروبية – العربية كانت أيضاً محصلة لحالة صراع دائمة بين أوروبا وحركة التحرر العربية وفق اشكال وأساليب متعددة بحسب معاملات قدرة كل طرف من الطرفين على صعدها المختلفة، وفي حدود طبيعة توازنات الأوضاع الدولية وأبعادها (الجيوسياسية).

وفي ضوء الثوابت الماضية والمؤشرات الراهنة يمكن القول ان محددات العلاقات الأوروبية – العربية، ستتأثر خلال المرحلة المقبلة بخلفيات الاتفاق والصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا و(الأقطاب الأخرى) بطبيعة الحال على مناطق النفوذ في المنطقة، حيث " ان الشرق الأوسط يمكن ان يكون هو الساحة التي يتشكل ويشتعل فيها أوار العداء (الأوروبي– الأمريكي) الحقيقي"[34]، وحيث ستسعى أوروبا الى "فتح العديد من الثغرات في جدار التطويق الأمريكي على الأقل من خلال بلدان شرق وجنوب شرق البحر المتوسط" [35]، كما ستتأثر بالمواقف الأوروبية تجاه أنظمة الحكم العربية وأشكال المقاومة المعرضتين للضغط الغربي المتصاعد.

وعلى صعيد الضغط على الحكومات، فإن العلاقات الأوروبية/ العربية ستتأثر بمبدأ التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للمجتمعات العربية، حيث ان "اتفاقيات الانتساب والمعاملة التفضيلية الموقعة بين دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وبين الاتحاد الأوروبي في اطار عملية برشلونة، لا تسمح ضمنا لدول الاتحاد الأوروبي بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية[36]، وهو ما سيوجد حالة من النزاع الدائم المستتر حيناً والمعلن حيناً آخر بين الدول العربية والأوروبية

التي تمارس ضغوطاً متواصلة تحت شعارات حقوق الانسان وإحلال الديمقراطية، وكذلك لمحاولة لجم الهجرة غير الشرعية الى دولها.

وعلى صعيد الموقف من المقاومة، فأن العلاقات الأوروبية – العربية ستتأثر كثيراً بالموقف الأوروبي من المقاومة في المنطقة، بوصفها النمط المعاصر لحركات التحرر الوطني في ظل النهوض الإسلامي الراهن، باستهداف تحقيق الاستقلال والنهضة، وهو ما اظهرته ردود الفعل الشعبية – العربية والاسلامية خلال ازمة الرسوم الدنمركية المسيئة لشخص الرسول محمد (ص).

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية الأوروبية، ومن خلال متابعة مؤشرات السياسة الأوروبية، فأن التطورات تسيرنحو توافق أوروبي وأمريكي على تقسيم المصالح والنفوذ بين هاتين الكتلتين الدوليتين، في مواجهة تنامي حركة التحرير العربية، حيث التوافق (الأمريكي – البريطاني – الفرنسي) يتنامى حول الموقف ضد لبنان وسوريا والسودان، كما ان ثمة توافقاً أمريكياً أوروبياً حول اعتبار حركات المقاومة العربية الاسلامية حركات ارهابية، وهناك ايضاً تقارب بين المواقف الأوروبية والأمريكية حول الموقف من ايران، وبالأجمال، ان ثمة مؤشرات على التوصل الى توافق حول المصالح في منطقة الشرق الأوسط ظهر في البداية من خلال وجود تحالف أمريكي وأوروبي حول دور الأطلسي أفغانستان حالياً، وامتد الى توافق حول "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وكلها مؤشرات تدل على ان أوروبا تسير نحو التوافق مع الولايات المتحدة في هذه المواجهة، ونحو الصدام مع حركة التحرر العربية الحديثة على الرغم من الخلافات حول المصالح ومناطق النفوذ في هذا البلد أو ذاك.

وكان المؤتمر الأخير (للشراكة الأورومتوسطية) (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥) كاشفاً لما وصل اليه الحال على صعيد هذه الشراكة، وعلى ما ستسير اليه الأمور مستقبلاً "أذ غاب من حضور هذا الحدث الهام ستة من بين ثمانية رؤساء دول كان مقرراً حضورهم القمة"[37]، وهو ما اعتبره الكثيرون نتيجة للخلاف حول "الالتباس بين المقاومة والارهاب"[38]، وقد فشلت القمة في الاتفاق على اعلان ختامي مشترك يتطرق الى الارهاب ويرضي (الكيان الصهيوني) والدول العربية في الوقت نفسه، مكتفية بإقرار مدونة سلوك لمكافحة الارهاب، وخطة عمل خماسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتنمية السياسية والاقتصادية في دول حوض المتوسط، كما تم التخلي عن الاشارة الى حق المقاومة الذي طالبت به الدول العربية[39].

ونظراً الى تطور الموقف الأوروبي باتجاه (اعتبار كل حركات المقاومة حركات ارهابية) حتى لو كان وصولها للسلطة بأساليب الديموقراطية سواء في فلسطين او العراق او (أفغانستان) –

ما يعمق عوامل الاختلاف والصراع والصدام المستقبلي بين الدول الأوروبية، وقوى المقاومة والتحرير في المنطقة العربية.

ان هذا الخلاف لم يكن الا مظهراً لكوامن أساسية "وثوابت" في الخلافات الأوروبية – العربية، واذا كانت احد هذه الكوامن هو الموقف الأوروبي من (الكيان الصهيوني) (الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي)، فأن قضية القدس التي تمثل جوهر الصراع حول فلسطين ورمزيته، انما هي قنبلة موقوتة مؤجل انفجارها في نسيج العلاقات الأوروبية – العربية، حيث ان العرب وأوروبا على طرفي نقيض في شأن الموقف منها(*)، وبالنسبة الى قضية العراق، كشفت الأحداث ان الدول الأوروبية التي عارضت العدوان على العراق سياسياً قدمت مساعدات متنوعة لقوات الاحتلال خلال العدوان (كما هي الحال في ما كشف النقاب عنه من تعاون بين أجهزة الاستخبار الأمريكية والألمانية خلال الحرب)، اما بالنسبة الى قضية دارفور، فقد توحد الموقف الأوروبي والأمريكي ضد الحكم في السودان، وان اختلف حول تقسيم المصالح في البداية.

**ثانياً : التوافق الأمريكي– الأوروبي حول الشرق أوسطية :**

يلاحظ المتابع للعلاقات الأوروبية– الأمريكية ان تسوية عامة موسعة قد جرت بين الطرفين (الأمريكي والأوروبي) على تقاسم النفوذ في المنطقة، وان الخلافات والصراعات، وان وجدت، فانما تدور حول التفاصيل، وذلك بعد ان جرى الأتفاق على (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، فعلى أثر الاختلافات والخلافات بين أوروبا وأمريكا حول المشروع، أعلن عن تسوية هذه الخلافات قبل عرض التسوية على اجتماع الدول الصناعية الثماني، حيث أعلنت فرنسا أنها ترى ان مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريد الولايات المتحدة ان يتم اعتماده في قمة الثماني بات مقبولاً(40)، وهذا التوافق الفرنسي– الأمريكي انعكس على موقف فرنسا أزاء ما يجري في العراق، فقد " اعلنت فرنسا دعمها للنتائج النهائية للانتخابات العراقية العامة، وهذا ما حدث خلال انتخابات الرئاسة الفلسطينية في عام ٢٠٠٣ وما تلاها(41)، مما يعطي مؤشرات على تصاعد خطة التوافق الفرنسي الأمريكي على حساب قضايا المنطقة، وبخاصة في ضوء التحالف الفرنسي – الأمريكي البريطاني في مجلس الأمن ضد سوريا خلال فرض واقرار القرار ١٥٥٩.

(*) كان الاتحاد قد اتخذ منذ آذار/ مارس ١٩٩٩ موقفاً حاسماً عندما تلقت وزارة الخارجية (الاسرائيلية) رسالة سفراء الاتحاد الاوربي في (تل ابيب) برفض دول الاتحاد الاعتراف بالقدس – بما في ذلك الشطر الغربي – من المدينة عاصمة (لاسرائيل) غير أن هذا الموقف في حالته الحقيقية لم يتخط موقفاً مسيحياً تقليدياً)، بالتفصيل انظر: القرعي، "القمة العربية .. وأولوية تفعيل الدور الاوربي في المنطقة". ص٩٠.

**الاستنتاجات:**

١- ان أوروبا عادت الى تفعيل سياستها والبحث عن مناطق نفوذها في الوطن العربي في ظل مستجدات دولية بعد انتهاء صراع الحرب الباردة وانهيار حركة التحرير العربية وتفكك الاتحاد السوفياتي.

٢- ان أوروبا في صراعها على النفوذ مع الولايات المتحدة لم تتخل عن ثوابتها التي تأسست منذ بداية الحقبة الاستعمارية والمتمثلة في ان خصمها الرئيسي في المنطقة هو حركة التحرر العربية وليس القوى الدولية.

٣- ان العلاقات بين أوروبا والدول العربية قد دخلت عليها خلال المرحلة الراهنة قضايا تتعلق بدول الجوار (الهجرة) والأقليات العربية داخل أوروبا، ما جعلها صاحبة مصالح مشتركة مع دول المرور اليها.

٤- ان الاتجاهات المستقبلية تشير الى تنامي التوافق بين أوروبا والولايات المتحدة على تقسيم النفوذ في المنطقة العربية وعلى مواجهة حركة التحرر العربي من دون أن يعني ذلك بالضرورة تطابق المواقف بينهما.

٥- ان رصد المواقف الأوروبية يشير الى ارجحية تنامي مواقف العداء الأوروبية تجاه حركات وثقافة المقاومة العربية وتجاه حركة التحرر العربية بصفة عامة.

**التوصيات:**

١- الاستيعاب الأمثل من قبل الأمة العربية للتحديات التي تواجهها في القرن ٢١، والأعداد لاستراتيجية شاملة للمواجهة ضد المخططات الرامية الى النيل من الأمن القومي العربي مع توخي استراتيجية الحد الأدنى في تلك المواجهة.

٢- الأداء الجيوسياسي العربي بما يتلاءم وروح العصر لتفادي أية انتكاسات او نكسات جديدة قد تحطم الروح المعنوية للأمة التي واجهت الكثير من مواقع الفشل في العصر الحديث ابتداءً من سايكس- بيكو وانتهاءً بسقوط العراق والخريف العربي الذي أعقب ذلك السقوط.

٣- استيعاب حقيقة التوجه العدواني الصهيوني - الغربي إزاء الأمة العربية ابتداءً بالحروب الصليبية وحركة الاستشراق، وصولاً الى يومنا هذا وادراك حقيقة التوجه العدواني لأعداء الأمة التاريخيين والمتمثل بمخطط التجزئة والتفتيت العرقي والطائفي.

٤- الارتقاء بكامل طاقة الأمة وعلى مختلف المستويات العلمية والاقتصادية والثقافية والحضارية لتضييق الفجوة الحضارية القائمة بين الوطن العربي والغرب، وبما يضمن حوار إرادات عربي- أوروبي قائم على الندية وليس التبعية.

٥- الانفتاح على الأقطاب الصاعدة في روسيا واليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية بما يضمن أحداث توازن جيوسياسي في علاقات الوطن العربي الدولية خلال مرحلة التعددية القطبية التي يعتقد الباحث أن العالم سيشهدها بعد تجاوز مرحلة الأحادية القطبية.

## الهوامش والمصادر :

١. محمد رضا فوده، الدور الاوربي في حل المشاكل العربية (باريس، منشورات مركز الدراسات العربي الأوربي، ٢٠٠٤). ص٣١.

٢. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة اطروحات الدكتوراه ؛ ٥١ (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥). ص٤٢.

٣. مصطفى عبد الله : أبو هاشم خشيم، التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الاوربية المتوسطية : دراسة تحليلية مقارنة" السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (نيسان / ابريل ٢٠٠٢)، ص٨-٢٠.

٤. تاريخ الحضارات العام، باشراف موريس كروزيه، ٧ج، ط٣، (بيروت ، منشورات عويدات، ١٩٩٣)، ج١، الشرق واليونان القديمة، تأليف اندريه ايمار وجانين اوبايه، ص١٤٤-١٤٥ و ٢١٤، وأحمد فتحي سرور، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الاوروموتوسطية، الاهرام، ٢٠٠٤/٤/١٤. ص٦٦.

٥. خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الاوربية – الامريكية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص١٢٥ .

٦. محمد سعيد أحمد، سلام .. أم سراب (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)، ص٨، ومحمد حسنين هيكل "حقائق القوة .. وسياسة الأوهام"، الاسبوع (القاهرة)، ٢٠٠٦/١٠/١٤. ص١٦.

٧. احمد حسن الرشيدي، إحياء النظام الاقليمي العربي، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١). ص٢٠-٢٢.

٨. محمد حسنين هيكل، ١٩٦٧: الانفجار، حرب البلاتين سنة، ط٢، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، ص٢٩١-٢٩٩.

٩. محمد حافظ اسماعيل، امن امصر القومي في عصر التحديات (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧)، ص١٣٤.

١٠. محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧)، ص١٣٤.

١١. محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، ط٣، القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي الدولي، ٢٠٠٤، ص٥٢ و ١٥٩ و :

Conference of Research, institutes in the middle east: proceeding of the cairo conference (18-20 April 1993), edited by chahtal de Jonge oudraat (New York ; united nations, 1994), p. 2 (Document unidir/94/16).

١٢. حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، ص١١٠، وبالتفصيل انظر: نادر فرجاني، "احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار"، المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد ٢٩٣، (تموز – يوليو ٢٠٠٣)، ص٨٩.

١٣. سامي غالي، ((خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الاوربية المتوسطية: مؤتمر فالنتار)) السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد ١٢٩، (تموز، يوليو، ١٩٩٧)، ص٢٧.

١٤. سعيد عكاشة، ((المبادرات الاوربية في الشرق الاوسط: خربشات في جدار صلب" السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢). ص٨٠، والشراكة الاورومتوسطية تراوح مكانها (باريس: منشورات مركز الدراسات العربي الاوربي، ٢٠٠٥). ص١٧.

١٥. جون ماركو، "أوربا والشرق الاوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (نيسان / أبريل (٢٠٠٢)، ص٧٦، و (حال الامة ١٩٩٨: تقرير الامانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم الى المؤتمر التاسع"، المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/ ابريل ١٩٩٩)، ص٩٧.

١٦. أول يناير ٣٠٠ يونيو ٢٠٠٢" السياسة الدولية، العدد ١٤٩ (تموز / يوليو، ص١٨٥، وحال الامة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر : الوثائق – القرارات – البيانات (أيار / مايو ٢٠٠١) (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ص٢٠.

١٧. رغيد الصلح، "الحالة العربية واعادة ترتيب أوضاع المنطقة"، شؤون عربية، العدد ١١٢ (شتاء ٢٠٠٢). ص٤٦.

١٨. نبيه الاصفهاني "الرئاسة الاسبانية للاتحاد الاوربي: كشف حساب –

١٩. سامح عبد الله ومجدي الحسيني، "اسرائيل تستحوذ على ٣٦ في المئة من حجم التجارة الاورو – متوسطية"، الاهرام ٢٠٠١/٢/٤٠. ص٥٦.

٢٠. ابو بكر الدسوقي، "الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديله"، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، (نيسان/ ابريل ٢٠٠٦)، ص١٢١، والمستقبل (بيروت)، ٢٠٠٥/١١/٤ (شؤون عربية ودولية).

٢١. محمد نور الدين [وآخرون]، "المسلمون في فرنسا مشكلة الاندماج"، شؤون الاوسط، العدد ١٢١ (شتاء ٢٠٠٦)، ص٢٣، وما بعدها.

٢٢. الاصفهاني، "الرئاسة الاسبانية للاتحاد الاوربي : كشف حساب – أول يناير – ٣٠ يونيو ٢٠٠٢"، وفرانكو فراتيني، "الهجرة وسياسة الجوار الأوربي"، الاهرام، ٢٠٠٥/١١/١٩. ص٣٧.

٢٣. تيموثي غارتون آش، لماذا يكره الامريكيون أوربا"، الكتب: وجهات نظر، السنة ٥، العدد ٥٠ (آذار / مارس / ٢٠٠٣). ص٦٩.

٢٤. عبد الجليل مرهون، (الدبابة مالوكلير: دوافع العلاقات الاماراتية – الفرنسية) شؤؤون الأوسط، العدد ٢١ (تموز – يوليو – آب / اغسطس ١٩٩٣)، ص٨٢.

٢٥. عبد الجليل زيد مرهون، "ثعلب الصحراء" واتجاهات السياسة الامريكية"، المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/ ابريل ١٩٩٩). ص٦٣.

٢٦. عدنان الهياجنه، "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي" ، محمد الهزاط [وآخرون]، احتلال العراق ؛ الأهداف – النتائج – المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي ؛ ٣٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

٢٠٠٤)، ص٣٤٧، حال الأمة العربية: المؤتمر االقومي العربي الحادي عشر: الوثائق – القرارات – البيانات (آيار/ مايو ٢٠٠١). ص٧٨.

٢٧. شريف بسيوني، (أمريكا والعراق: مشروعية استخدام القوة"، السياسة الدولية، العدد ١٥١، (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص١٢.

٢٨. السيد ببسين، الامبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، الأعمال الفكرية: ١٠ (القاهرة: مكتبة الاسرة، ٢٠٠٤)، ص١٩.

٢٩. محمد الميلي، "الاندماج أو الانعتاق : أوربا والامبراطورية الامريكية الجديدة"، الكتب: وجهات نظر، السنة ٥، العدد ٥٠ (آذار– مارس ٢٠٠٣). ص٧٩.

٣٠. أحمد يوسف القرعي، "القمة العربية وأولوية تفعيل الدور الأوربي في المنطقة"، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (نيسان/ ابريل ٢٠٠٢)، ص٩٠.

٣١. الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ص١١٨–١١٩، واسامة عبد العزيز حسين الزناتي، "ورقة عمل عربية تقدمها مصر أمام القمة الاوورومتوسطية في برشلونة، الاهرام، ٢٠٠٥/١١/٢٦٠. ص٣٤.

٣٢. خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوربية – الأمريكية، "السياسة الدولية، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص١٢٥.

٣٣. عبد القادر ياسين، "انتفاضة الأقصى بعد عامين: الدروس والخبرات"، السياسة الدولية، العدد ١٥١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص١٣١، وآش، لماذا يكره الامريكيون أوربا".

٣٤. حسين معلوم، "الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو"، السياسة الدولية، العدد ١٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٩٧). ص٧٧.

٣٥. بيبرس، "الشراكة الأوربية المتوسطية وحوار الثقافات"، ص١٥٨.

٣٦. "قمة برشلونة: حضرت تركيا وغاب الشريك العربي"، المستقبل، ٢٠٠٥/١١/٢٨. ص١٧.

٣٧. أحمد جلال عز الدين، "التطور التأريخي للارهاب ومشكلات التعريف"، أوراق الشرق الأوسط (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط) (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ – آذار/ مارس ١٩٩٥)، ص١٠–١٢، و "الخلافات العربية الاسرائيلية": تمنع اصدار ختامي"، ٢، المستقبل، ٢٠٠٥/١١/٢٩. ص٧٨.

٣٨. أحمد سليم البرصان، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد الاستراتيجية، "السياسة الدولية، العدد ١٥٨ (تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٤)، ص٤٥، و "فرنسا: مشروع الشرق الأوسط بات مقبولاً"، البيان، ٢٠٠٤/٦/٥. ص٣٤.

٣٩. سعيد عكاشة، "مأزق الانتخابات الفلسطينية بين الداخل والخارج"، السياسة الدولية، العدد ١٥٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص١٢٦.

# Future trends -Arab relations - European
# A Study in Political Geography

O.m.d. Mohammad Abdul Majid Abdul Baqi
University of Baghdad / College of Education, Ibn Rushd Human Sciences

**Abstract:**

The indicators of Europe returning increasing rapidly as an active part at the current time, where the French differentiation pattern towards the American situation towards Palestinian issue, also the Germany-French-Belgian differentiation pattern towards the American situation during the Military aggression on Iraq in 2003, all of that Allows multiple and diverse indicators for this role Which had declined after the end of World War II and the end of the European occupation of the Arab homeland, Europe has suffered great losses militarily, economically, lose of population and socially during the World War II, and this loss had impacted its ability to continue its old strategic role of colonizing in confronting other international poles that had become the first power over Europe account and started to impose its influence on the former colonies of Europe in the Arab region, where America has struggled to impose its full control over the Arab homeland As an alternative for the old European colonialism , where the independence of the situation of the European had declined significantly towards the Arabian issues, so, it turns to the dialogue with the Arabian governments, Which had actually embodied as (The Arabian-European dialogue), considering that a new stage has begun to rearrange the international influence in the region, Also, Europe has regained its colonial power that was lost after the World War II particularly with the decline of the Arab unity factors because of the weakness of governments and systems, and the collapse of the Soviet Union, The level of this orientation has expanded with the launch of " Middle East" project , according to (American-Zionist) belief that Excludes the European interests, and this pushed the researcher to analyze the constant and the variable in that study towards the Arabian issues as a framework to answer the queries about the future nature of the Arabian-European relations.